

## اختزال الديمقراطية بالانتخابات

حسان ايو

ما زال فهمنا قاصراً حول مسألة الديمقراطية، فلما توجد مؤشرات توحى للنظم الديمقراطية بأنها دخلت في صلب حياتنا اليومية، رغم أن معظم مؤسستنا وأحزابنا المايدولوجية تنتهي أسمائها □ (بالديمقراطية) إلما أنها تبقى حبراً على ورق، طالما لم نستطع أن نقوم بعملية التحول إلى الديمقراطية (قولاً وممارسة)، وأن نشعر بانتمائنا إلى الوطن، وأن نمارس وطنيتنا □ بموجب أخلاقيات الهوية والانتفاء

الانتخابات احتلت الجانب الهام ببعده السياسي للديمقراطية. فممارسة الانتخابات بشكل ديمقراطي كما يقال تركت للمواطن الإحساس أنه مواطن وهو مصدر السلطات، ولو أنه يعي جيداً أنها فترة وجيزة تنتهي كقيمة □ سياسية، وينتهي حلمه معها.

الديمقراطية وبموجبها تتحقق المساواة والعدالة الاجتماعية والتي بدورها تحقق للمواطن الاستقرار والأمن، كل هذه الأحلام الجمالية تنتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية، ولمسنا ذلك من خلال التجارب الانتخابية في أكثر من مكان. مع أن الانتخابات كانت تبدو ديمقراطية حسب آراء وتقارير المراقبين الدوليين لعمليات انتخابية مثلما □ حصل في (فلسطين، مصر، العراق... الخ)

أسئلة مشروعة

ويبقى التساؤل القائم وهو مشروع إلى متى نتكلم ولما نضع إلما القليد؟، إلى متى نبقى عملية استيراد المفاهيم مثلها مثل بضاعة ستوك؟ لعدم قدرتنا على تسويقها في سوقنا الاجتماعية، ورغبتنا الضطرية بالهوية والانتفاء لمجتمعاتنا؟، هذه الأسئلة تبقى في نسق التساؤل، ونبقى نستورد المفاهيم □ من دون أن نستطيع أن نطبعها ونجعلها في صلب حياتنا اليومية

وصحيح أن الانتخابات تلبى الجانب المرتبط بعلاقة الفرد بالدولة والعكس أيضاً، خالفة بذلك الجانب السياسي للديمقراطية، حيث يعطى الفرد المنتمي إلى الدولة صفة المواطنة، والتي بموجبه يستطيع المواطن إضراغ كموثه السياسي بممارسة الانتخابات، متطلعاً لعلاقة بين الأفراد عن طريق المواطنة (الموطن للجميع)، ويكون طريقة لاتخاذ القرارات بمشاركة جماعية، فلا مواطنة دون الديمقراطية، ولما ديمقراطية دون المواطنة.

الديمقراطية تتعلق بكيفية اتخاذ القرارات، فاتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي، أي وفقاً لرغبة الأغلبية، يعني بالضرورة أن تكون المجموعة التي يتخذ فيها القرار محدودة ومعروفة، أما الانتخابات السياسية فهي تتعلق بالدولة، أي أنها تهتم مجموع المواطنين.

الديمقراطية لا تختزل بالانتخابات

إذا لم تحقق الديمقراطية سيادة القانون أي سيادة الشعب (القانون الذي يحوي الجميع تحت مصلته)، والانتماء للوطن، وإذا لم يكن القانون فوق الجميع على المحاكم والمحكوم، والمكل متساوون ومتحابون في المجتمع، وإذا لم تحقق المساواة والعدالة بين الجميع، فكيف يتم الاستقرار والأمن؟ معادلة الديمقراطية لا تتحقق إلا بالثلاث (الحرية والمساواة والعدالة)، فلن يكون هناك شيء نستطيع أن نقول عنه بأنه نظام ديمقراطي وبامتياز.

فكيف لنا أن نقول عن نظام أو دولة تقوم بعملية الانتخابات ولو بشكل شبه ديمقراطي بأنه ديمقراطي؟ ومن خلال هذا التساؤل نستطيع الإشارة إلى أن الديمقراطية لا تختزل فقط بالعملية الانتخابية كما هو دارج لدينا، فشعوبنا لم تتشرب بعد النفس الديمقراطية، فكيف أكون مواطناً ديمقراطياً مع أنني محروم من أبسط حقوق العمارة وحريراتي، سواء كانت الحقوق سياسية أو مدنية أو ثقافية أو اجتماعية، وطالما مازلنا في عصر يردد الشعارات التي يخدم بها جهة صناع القرار في الدول ذات النظم الاستبدادية الذي بدوره يختزل الديمقراطية والانتخابات في شخصه، فهو الديمقراطي وهو الذي يعرف مصلحة المجتمع كله.

متطلبات الانتخابات الديمقراطية

من متطلبات العملية الانتخابية أن تكون حرة ونزيهة، وأن لا تكون هناك تجاوزات من قبل القائمين على العمليات الانتخابية في فرض سلطاتهم على الانتخابات، وأن تقوم بدورها المنوط إليها حسب المعايير والمواثيق الدولية، وأن تتمثل في الإطار الدستوري للنظام الديمقراطي. فمعيار قوة الانتخابات الديمقراطية، هو أن يكون للانتخابات مقاصد ووظائف ويترتب عليها مجموعة من النتائج الفعلية في نظام الحكم، وليست أن تكون هدفاً في حد ذاتها

معيار حرية الانتخابات الديمقراطية يتمثل في كون الانتخابات تُجرى في ظل قاعدة حكم القانون، وتتسم بالتنافسية، وتحترم الحقوق والحريات الرئيسية للمواطنين.

معيار نزاهة الانتخابات الديمقراطية، يعني أن الانتخابات تتم بشكل دوري ومنتظم، وتتسم عملية إدارتها والإشراف عليها وإعلان نتائجها بالحياد السياسي والعدالة والشفافية.

وعندما يكون القانون فوق الحاكم والمحكوم، أي سيادة القانون ودولة القانون تتحقق المواطنة على أساس المساواة والكرامة والعدالة.

